

Distr.
GENERAL

S/1998/333
16 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٥٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، الذي كان مما جاء في الفقرة ٨ منه أن طلب المجلس إليّ تقديم تقرير في موعد غايته ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن حالة تنفيذ عملية السلام، مشفوعاً بتوصيات نهائية بشأن طرائق مواصلة وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بما في ذلك استراتيجية الانسحاب والموعود المتوقع لإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويتضمن هذا التقرير أيضاً توصياتي بشأن عنصر الشرطة المدنية، على النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار المذكور آنفاً.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - منذ تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/236)، أحرز تقدم إضافي في تنفيذ المهام المتبقية المقررة بموجب بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) المبينة في الجدول الزمني المنقح الذي يتألف من ١٢ بنداً والذي أقرته اللجنة المشتركة في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨. ومن الجدير بالذكر أنه مع عدم تقييد الطرفين تماماً بالموعود النهائي المحدد بـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ للوفاء بالتزامتهما، تسنى إنجاز ١١ من المهام المعلقة الـ ١٢. ذلك أن توسيع نطاق إدارة الدولة ليشمل جميع أنحاء البلد، هو المهمة الوحيدة المتبقية، في الوقت الذي يستمر فيه نزاع سلاح السكان المدنيين.

٣ - وكما هو مبين في التقرير المشار إليه آنفاً، ففي أعقاب قيام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، بإصدار إعلان بشأن تجريد قواتها من السلاح، أعلنت الحكومة الأنغولية، في ١١ آذار/ مارس، اعترافها القانوني بـ يونيتا كحزب سياسي. وفي ١٦ آذار/ مارس، عينت الحكومة ٣ محافظين، بينما رشحت يونيتا ٧ نواب محافظين، على النحو المتوخى في بروتوكول لوساكا. وفي الوقت نفسه، اتفق الطرفان على قائمة تضم أسماء ٦ سفراء رشحتهم يونيتا للتعيين من قبل حكومة أنغولا فور ورود ردود إيجابية من الحكومات المعنية. وفي ٣١ آذار/ مارس، صدر قانون يمنح السيد سافيمبي وضعاً خاصاً كزعيم لأكبر أحزاب المعارضة.

٤ - وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أوقفت "إذاعة فورغان" بث برامجها بعد سنوات عديدة من العمل غير المنقطع. ومع إبداء الحكومة ويونيتا قدرا من التحفظ في شن الحملات الدعائية خلال الأسابيع القليلة الماضية - وذلك أساسا تحت ضغط من ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين باي، وممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) - لم يحرز أي تقدم ذو شأن في إنشاء "إذاعة Despertar" (اليقظة)، التي ستحل محل "إذاعة فورغان". وفي ١ نيسان/أبريل أيضا، وصل إلى لواندا وفد من يونيتا بزعامة نائب الرئيس، اللواء أنطونيو سباستيان ديمبو، للإعداد لإنشاء مقر اليونيتا في العاصمة. وفي ٢ نيسان/أبريل، اجتمع اللواء ديمبو بالرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، حيث سلمه رسالة خطية من السيد سافيمبي، زعيم يونيتا.

٥ - وواصل ممثلي الخاص، بالتعاون مع ممثلي الدول المراقبة، القيام بدور هام في تسهيل تنفيذ عملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد السيد باي عدة اجتماعات مع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، بغية التعجيل بإنجاز المهام المتبقية. وقد ساعدت هذه المشاورات على التوصل إلى حل توافقي لعدد من القضايا البالغة الحساسية، ومنها منح السيد سافيمبي وضعا خاصا، إلى جانب الموافقة على المفزة الأمنية الخاصة بزعيم يونيتا. ويذكر أنه بموجب اتفاق سابق، كان قد تقرر أن تخفض المفزة الأمنية الخاصة بالسيد سافيمبي بصورة تدريجية، خلال فترة ٩ أشهر، من ٤٠٠ إلى ١٥٠ حارسا. وخلال المحادثات التي عقدت في أندولو في ٨ نيسان/أبريل بين السيد سافيمبي وممثلي الحكومة واللجنة المشتركة، تم التوصل إلى اتفاق إضافي يقضي بأن يتمركز في لواندا ٦٥ من أصل حراس الأمن الـ ١٥٠، وأن يتمركز رجال الأمن المتبقون في أماكن أخرى من البلد. وإلى أن يتم ذلك، أعلنت الشرطة الوطنية الأنغولية رسميا، في ١٠ نيسان/أبريل، عن تشكيل مفزة أمنية قوامها ٤٠٠ رجل لحراسة السيد سافيمبي، وذلك كجزء من وحدة تابعة للشرطة الوطنية الأنغولية.

٦ - وفي جلسيتها المعقودتين في ٢٧ و ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، أوصت اللجنة المشتركة باتخاذ تدابير ملموسة للتعجيل بتنفيذ المهام القليلة المعلقة. ومع إحراز تقدم على جبهات عدة، كان التقدم المحرز في توسيع نطاق إدارة الدولة قليلا. فحتى تاريخه، أنشئت سلطة مركزية في ٢٦٩ محلة من أصل ٣٣٥ محلة مستهدفة. وعلاوة على ذلك، لم يتم تطبيع سوى ٢ من المناطق الاستراتيجية الـ ٨ المستهدفة في جدول ٦ آذار/ مارس الزمني. إلا أن الحكومة ويونيتا اتفقتا على عدد من الترتيبات العملية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وفي أعقاب مشاورات إضافية، اتفق على المضي في تطبيع إدارة الدولة في موسندي، وبيلو هوريزونته، وغامبا، وبيمبه في ١ نيسان/أبريل. وحتى الآن، لم يتم التطبيع إلا في موسندي في ٩ نيسان/أبريل. وقد ساعدت هذه التطورات على تجنب نشوب أزمة جديدة عند حلول موعد ١ نيسان/أبريل النهائي الذي ينبغي فيه أن تكون إدارة الدولة قد امتد نطاقها في جميع أنحاء البلد.

٧ - وبفضل التدابير التي فرضها مجلس الأمن في قراره ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، استمر تناقص عدد الطائرات التي تهبط في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا انتهاكا لنظام الجزاءات. فخلال الفترة قيد الاستعراض، لم تهبط في أندولو وبایلونديو سوى طائرات قليلة في آذار/ مارس ١٩٩٨.

غير أن التقارير تفيد بأن يونيتا قد تحول مسار بعض الطائرات إلى مهابط أخرى لا تراقبها البعثة بصورة يومية.

٨ - وخلال زيارته إلى أنغولا في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، اجتمع رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، السيد انجوغونا م. ماهوغو (كينيا)، بالرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، وحث الطرفين، وخصوصاً يونيتا، على القيام دون مزيد من التأخير بإنجاز جميع مهامها المعلقة المقررة بموجب بروتوكول لوساكا وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. وأكد السيد ماهوغو لزعماء يونيتا تصميم المجلس على اتخاذ تدابير إضافية في حالة عدم وفاء يونيتا بالتزاماتها. وفي الوقت نفسه، طلب رئيس لجنة الجزاءات إلى حكومة أنغولا أن تمارس ضبط النفس وألا تتخذ خطوات قد تهدد عملية السلام. كما ناشد الطرفين إبداء المرونة اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

٩ - لا تزال الحالة الأمنية في بعض مناطق البلد غير مستقرة. ويرجع استمرار حالات التوتر في الغالب إلى وقوع هجمات مسلحة، كثيراً ما استهدفت الشرطة الوطنية الأنغولية والسلطات الحكومية المحلية في الريف. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أفادت التقارير بوقوع هجمات عديدة على مراكز الحكومة ومركباتها واختطاف موظفين، مما أسفر عن حدوث كثير من الخسائر. وفي كثير جداً من الأحيان، تشن هذه الهجمات جماعات كبيرة من عناصر جيدة التسليح وغير معروفة الهوية.

١٠ - كما وقع هجومان على البعثة. ففي ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، أطلقت النيران على طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة أثناء نقل ممثلي البعثة، والحكومة ويونيتا إلى حفل بمناسبة إعادة تنصيب الإدارة المركزية في كامبوندي كاتمبو، في محافظة مالانغي. وهذه هي المرة الثانية التي وقع فيها حادث من هذا القبيل في نفس المحافظة في أقل من شهرين. ووقع الحادث الثاني في ٢٧ آذار/ مارس في تشونغوروا، في محافظة بنغيلا، عندما أطلقت النار على موقع لضيق تابع للبعثة أثناء قيام جماعة مسلحة، قيل إنها مكونة من عناصر تابعة ليونيتا، بشن هجوم منسق وكبير على البلدة. ولم تقع خسائر في أفراد البعثة، ولكن قتل أنغولي واحد وجرح ثلاثة، وأصيبت مركبات البعثة بأضرار. وقامت اللجنة المشتركة بإدانة هذه الهجمات بشدة، أثناء اجتماع لها عقد في ٣١ آذار/ مارس. وهذا المستوى المرتفع من انعدام الأمن يؤثر بصورة خطيرة على أنشطة البعثة، وأنشطة موظفي الإغاثة الإنسانية. وفي عدة مناسبات، يقع أيضاً موظفو الإغاثة الإنسانية ضحية الحالة الأمنية الخطيرة في الريف.

١١ - وكثير من الأماكن التي امتدت إليها الإدارة الحكومية لا يزال غير مستقر. ونتيجة للتهديدات التي وجهها مناضلو يونيتا بشن هجمات، تعين على السلطات الحكومية المحلية الفرار من بعض المناطق. وفي الوقت ذاته، تعين على بعض ممثلي يونيتا التخلي عن أماكنهم بسبب التحرشات والتهديدات من عناصر

الشرطة الوطنية الأنغولية. وفي ٢٨ آذار/ مارس، أفادت التقارير بوقوع مصادمات خطيرة بين الشرطة الوطنية الأنغولية والسكان المحليين في منطقة لوانا (محافظة موكسيكو)، التي كانت تسيطر عليها يونيتا إلى وقت قريب.

١٢ - وقد تمثل أهم حادث في نصب كمين في ١٩ آذار/ مارس في منطقة غاندا، بمحافظة بنغيلا، قتل فيه ٢٢ شخصا بصورة بشعة، ومنهم أحد أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية. ومنذ منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حتى الآن، قتل في حوادث من هذا القبيل ٢٤ من أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية. وهناك أيضا حوالي ٢٠ من ضباط الشرطة الوطنية الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية مفقودين أو يعتبرون قتلى. وهذه الأنشطة المناهضة للحكومة على نطاق واسع تدل على نشوء تمرد قليل الأهمية في بعض أنحاء البلد، من المحتمل أن يقوض سيطرة الحكومة، ما لم تتخذ حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية تدابير جيدة التنسيق لإنفاذ القانون والنظام في تلك المناطق.

رابعاً - الجوانب العسكرية

١٣ - على الرغم من خطورة الأوضاع الأمنية في بعض مناطق البلد، لا تزال الحالة العسكرية بوجه عام هادئة نسبياً. وواصل العنصر العسكري في البعثة التحقيق في انتهاكات شتى لوقف إطلاق النار، والقيام بدوريات موسعة، وتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها، وكذلك أثناء الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة تولية الإدارة الحكومية. ولا يزال تواجد قوات الأمم المتحدة يمثل عنصراً هاماً للاستقرار في عدة مناطق رئيسية في البلد.

١٤ - كما واصل العنصر العسكري في البعثة التحقق من تنفيذ المهام الواردة في الجدول الزمني المؤرخ ٦ آذار/ مارس. وفيما يتعلق بالتسريح "في الموقع"، فإنه من بين مجموع جنود يونيتا المسجلين "المتبقين" والبالغ عددهم ٧ ٨٨٧ فرداً، لم يعتبر منهم مستوفياً لشروط التسريح سوى ٧ ٧١٤ فرداً، منهم ٦ ٤٣٥ فرداً سرحوا حتى الآن. وسيجري تسريح الجنود المتبقين البالغ عددهم ١ ٢٧٩ فرداً من خلال إجراء خاص اتفقت عليه الحكومة ويونيتا. ولذلك أعلن إنجاز التسريح "في الموقع". وفي الوقت ذاته، فإنه من بين ما مجموعه ٢١٨ من ضباط يونيتا ذوي الرتب العالية المقدمين للبعثة، جرى تسريح ١١٥ في الفترة بين ١٩ و ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٨، في حين جرى تسريح ٢٠ في مرحلة لاحقة. ومن المقرر أن تقوم القوات المسلحة الأنغولية بتسريح الضباط المتبقين وعددهم ٧٣ ضابطاً. وقد اكتمل الآن أيضاً تسجيل رجال الأمن التابعين للسيد فمبي، وعددهم ٤٠٠. ومع ذلك، تستمر الادعاءات، التي يؤكد أنها أحياناً الهاربون من الجندية، بوجود عدد كبير من العناصر المسلحة غير المسجلة وغير المسرحة التابعة ليونيتا.

خامساً - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٥ - واصل مراقبو الشرطة المدنية أداء المهام الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير المؤرخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/236). وقاموا برصد حياد الشرطة الوطنية الأنغولية، ولا سيما في المناطق التي امتدت إليها

مؤخرا الإدارة الحكومية، والترتيبات الأمنية المتعلقة بزعماء يونيتا، وحقت في الادعاءات القاتلة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بتعاون وثيق مع شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة. وتحقق مراقبو الشرطة المدنية من حرية حركة الأشخاص والسلع، وقاموا بدوريات متكررة وزيارات عديدة للسجون ومراكز الاحتجاز.

١٦ - ووفقا للجدول الزمني المؤرخ ٦ آذار/ مارس، استأنفت حكومة أنغولا نزع سلاح السكان المدنيين. وأشارت تقارير البعثة إلى أن هذه العمليات جرت بنجاح في محافظات لواندا، وبنغيلا وهويلا. وبعد استعراض عملية نزع السلاح في ٢٧ آذار/ مارس، دعت اللجنة المشتركة الحكومة إلى بدء برنامج جيد التنظيم، ينبغي تعزيزه بأنشطة توعية كافية وتعاون أوثق مع البعثة. وبالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية وتزايد اللصوصية في عدة مناطق في البلد، أصبح جمع الأسلحة غير المأذون بها أمرا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولذلك ينبغي أن تشرع الحكومة في عملية واسعة النطاق لاسترداد الأسلحة من المدنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الحضرية الكبيرة. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات أيضا نزع سلاح أفراد ما يطلق عليه فيلق الدفاع المدني. وسيكون من الأهمية للبعثة الاشتراك عن كثب في هذه العملية للمساعدة في تجنب إساءة استعمال السلطة من جانب الشرطة المدنية الأنغولية.

١٧ - ولا تزال البعثة ترى أن تدريب أفراد الشرطة المدنية الأنغولية في مجال معايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا وإجراءات الشرطة، التي ما برح مراقبو الشرطة المدنية يعملون جاهدين على الاضطلاع بها، سيكون بالغ الأهمية أيضا. وفي هذا الصدد، قدم عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة إلى الحكومة الأنغولية برنامج تدريب للشرطة الوطنية الأنغولية في مجال إجراءات ومعايير الشرطة المقبولة دوليا، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وتنتظر البعثة الحصول على رد من الحكومة. وسيهدف برنامج التدريب بوجه خاص إلى تزويد الشرطة المدنية الأنغولية بمعرفة كافية لمعايير العدالة الجنائية وحقوق الإنسان المقبولة دوليا، فضلا عن تعزيز القدرة التدريبية للشرطة المدنية الأنغولية فيما يتعلق بهذه الميادين.

سادسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٨ - تابع عنصر حقوق الإنسان أنشطته الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في لواندا وفي البلد بأسره؛ وقد توطد تواجده في ١٣ من المحافظات الأنغولية البالغ عددها ١٨ محافظة. وفيما يتعلق بأنشطة التعزيز، صدرت نشرة إعلامية شهرية عن حقوق الإنسان ترمي إلى مساعدة المواطنين على فهم حقوقهم والتزاماتهم، ووزعت على نطاق واسع بين السكان. وفي عدة مناطق تتسم بأهمية سياسية في البلد، بما في ذلك محافظات بيهي، وأويغي، وهويلا، قدمت البعثة الدعم للجهود التي تبذلها اللجان المحلية لحقوق الإنسان، وقامت بزيارة عدة أماكن أقيمت فيها سلطة مركزية، بغية كفالة احترام المديرين المعيّنين حديثا للقانون والحريات الأساسية.

١٩ - وفيما يتعلق بأنشطة الحماية، واصل فريق خاص تابع للجنة المشتركة بحث الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات لحقوق إنسان بعينها. ونتيجة للتعاون الوثيق بين عنصر حقوق الإنسان والسلطات المحلية في عدة محافظات، اتخذت تدابير تصحيحية ترمي إلى الحد من حدوث إساءات لحقوق الإنسان. وكانت هذه هي الحال بصفة خاصة في محافظتي بيهي وكواندو كوبانغو حيث أفرج عن بعض المتعاطفين مع يونيتا، الذين كانوا قد احتجزوا تعسفيا.

٢٠ - وقد رتب النزاع الطويل العهد في أنغولا عواقب خطيرة على حالة النظام القضائي، الذي لا يزال سيره بكفاءة يمثل ضمانة أساسيا لاحترام حقوق الإنسان. وأدت الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين النظام، الذي قدمت إليه الأمم المتحدة الدعم بالفعل منذ شباط/فبراير ١٩٩٧، إلى إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بإصلاح قانون العقوبات. وفي الآونة الأخيرة، أنجزت اللجنة إعداد الجزء العام من مشروع قانون العقوبات.

٢١ - وتعزيز أنشطة البعثة في مجال حقوق الإنسان يتوقف بقدر كبير على الدعم الذي تتلقاه من مختلف هيئات الأمم المتحدة. ففي الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة دراسية خاصة في مقر البعثة، بهدف تدريب أفراد عنصر حقوق الإنسان في مختلف الأنشطة والإجراءات، بما في ذلك في ميادين بناء القدرة الوطنية، والتثقيف بحقوق الإنسان وترويجها، فضلا عن التحقق من التقارير وتقييمها، ودور مراقبي الشرطة المدنية ومسائل أخرى. وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جرى تعيين السيد نيكولاس هاون، وهو خبير بارز في ميدان حقوق الإنسان، رئيسا لعنصر حقوق الإنسان، ومن المتوقع أن ينضم إلى البعثة في أوائل أيار/مايو.

سابعاً - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

٢٢ - ما زال استمرار تشريد السكان ووجود جماعة كبيرة من ملتمسي اللجوء في أنغولا، فضلا عن ظهور أنشطة جديدة لزراعة الألغام، يشكلان مصدر قلق كبير للمنظمات الإنسانية. وإذا يقدر أن ما يقارب ١٠٠ شخص شردوا خلال الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وآذار/مارس ١٩٩٨، بسبب أعمال قطع الطريق وارتفاع حدة التوترات في محافظات بينغيلا وهويلا ومالنجي. وواصل الأشخاص المشردون داخليا نزوحهم من منطقة شيكوما/كاسيكي إلى غاندا بمحافظة بنغيلا، ومن منطقة كوتيندا/شيريكيرا إلى ماتالا، بمحافظة هويلا، قادمين. وتعد حاليا منظمات إنسانية بعثة مشتركة تتكون من ممثلين عن وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ووزارة المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج الاجتماعي الأنغولية، وذلك من أجل تقييم الوضع والتحقق من الادعاء بوجود ما يزيد على ٦٠٠ لاجئ رواندي في لوفوا، بمحافظة لوندا الشمالية. ويقف استمرار أنشطة زرع الألغام عقبة في وجه تنقل منظمات الإغاثة، كما أنه تسبب في مقتل

١٣ شخصا وجرح ٢٣ من المدنيين في محافظة ببي. وقد جرى الإبلاغ أيضا في محافظات هوامبو ومالنجي وبنغيلا وهويلا عن زرع ألغام جديدة قامت بمعظمها عناصر يونيتا.

٢٣ - وينبغي أن تدان بشدة هذه الأنشطة، وكذلك استمرار مضايقة أفراد المساعدة الإنسانية في بعض المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. وتشير الحالة الأمنية الراهنة (انظر الفقرات ٩ - ١٢ أعلاه) شكوكا جديدة في إمكانية ضمان سلامة أفراد المساعدة الإنسانية. ومن المقلق جدا أن يظل مقتل اثنين من أخصائيي إزالة الألغام، تابعين لمؤسسة سانتا باربارا، و ٤ من الرعايا الأنغوليين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وكذلك اختفاء سائق تابع لبرنامج الأغذية العالمي في بايلاندو في كانون الأول/ديسمبر بدون حل. وفي محافظة مالنجي، يُحتمل أن تتوقف العمليات الإنسانية نظرا لارتفاع مستوى انعدام الأمن نتيجة لتعرض موظفي الأمم المتحدة والسكان المدنيين لاعتداءات.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قلق شديد من أن تخلف الحالة الاقتصادية الراهنة، الناتجة عن التدهور الحاد في أسعار النفط العالمية، أثرا سلبيا في ميزانية الحكومة، بما يخل بشدة بتخصيص الأموال للقطاعات الاجتماعية، الأمر الذي يؤخر بدوره عملية الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة بتمويل المشاريع التي ترعاها الأمم المتحدة، سيتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تخفض أنشطتها بشكل كبير إذا لم يجر تلقي أية أموال قبل نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويلزم أيضا الحصول فورا على موارد للأصناف غير الغذائية، بما في ذلك صندوق النقل الذي يديره برنامج الأغذية العالمي. كما أن المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بحاجة إلى دعم مالي إضافي فوري لضمان استمرار برامجهما.

باء - التسريح وإعادة الإدماج

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت الأمم المتحدة من جميع عمليات التسريح التي تقع تحت مسؤوليتها. فمن بين ما مجموعه ٥١٤ ٨٧ جنديا مسجلا، بلغ عدد الجنود الذين يحق لهم التسريح ٣٦٠ ٧٦ جنديا. ومن أصل هذا العدد، سُرح ما مجموعه ٨٥١ ٤٩ جنديا بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وآذار/مارس ١٩٩٨. ومن أجل ضمان حصول الجنود الذين لم يكونوا حاضرين في مواقع التسريح على مستحقاتهم بعد اختتام عمليات التسريح التي تقوم بها الأمم المتحدة، اتخذت ترتيبات لتسريح ٥٠٩ ٢٦ من الجنود السابقين بمساعدة معهد إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين التابع للحكومة، والقوات المسلحة الأنغولية. وسيدخل هذا الإجراء حيز النفاذ بعد الانتهاء في جميع أنحاء البلد من توسيع نطاق إدارة الدولة، وسيستمر لمدة ستة أشهر تقريبا.

٢٦ - ومنذ منتصف شباط/فبراير ١٩٩٨، سجل برنامج تقديم المشورة وخدمات الإحالة ما يقارب ١ ٠٠٠ جندي مسرح، مما يبين ارتفاع وعي الجنود بالبرنامج، وكذلك اهتمامهم بالحصول على الدعم من أجل إعادة الإدماج في المجتمع. وبحلول منتصف آذار/مارس، سجل برنامج تقديم المشورة وخدمات الإحالة

ما مجموعه ٣٠٠ ٢٦ جندي من أصل ٨٥١ ٤٩ من الجنود المسرحين. وقام هذا البرنامج أيضا بتدريب موظفي المشورة الخاصة، وبدأ تنفيذ ما يزيد على ٦٥ مشروعا مختلفا سريع الأثر، وقدم خدمات التدريب المهني إلى ٨٠٠ ٣ مستفيد، ووزع أطقم عدد مهنية على ٢٠٠٠ من الجنود المسرحين. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨ أنجز استعراض مشترك بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحالة تنفيذ برنامج إعادة الإدماج، حيث تم تحديد مجالات ينبغي فيها القيام بتحسينات.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ أية تغييرات هامة على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية يمكن أن تحسن الحالة الاقتصادية. واعتمدت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة المتوسط الأجل (١٩٩٨-٢٠٠٠) للانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي. واقترحت الحكومة أن يستخدم جميع المانحين البرنامج كإطار للمساعدة التي يقدمونها إلى أنغولا. وتشمل العناصر الرئيسية للبرنامج تحرير الاقتصاد، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل التضخم، وخفض معدل البطالة، وتحسين إدارة المالية العامة.

٢٨ - وأثار البرنامج المتوسط الأجل نقاشا واسعا بالنظر إلى الأثر المتوقع للتدهور الحاد في أسعار النفط الدولية. واستندت ميزانية وتوقعات الحكومة الواردة في البرنامج الاقتصادي المتوسط الأجل إلى الافتراض القائل بأن أسعار النفط ستستقر عند ١٩ دولارا للبرميل تقريبا. ونظرا لأن إنتاج النفط يغطي ما يقارب ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٤ في المائة من إيرادات الحكومة، فإن أي تدهور في أسعار النفط قد يكون له أثر سلبي في النمو الاقتصادي وفي قدرة الحكومة على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

٢٩ - وفي الوقت ذاته، بلغت معدلات التضخم الشهرية ٥,٤ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٣,١ في المائة في شباط/فبراير. ورغم انخفاض معدل التضخم فيما يبدو، ظلت الأسعار مضطربة في الارتفاع واضطر السكان إلى القيام بتعديلات جديّة في أنماط استهلاكهم. وظل سعر الصرف العملة الرسمي مستقرا عند ٢٦٢ ٠٠٠ كوانزا للدولار، كما لوحظ قدر من الاستقرار في سوق الصرف الموازية. وفي آذار/ مارس والجزء الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٨ أنجز استعراض مشترك بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج إعادة تأهيل المجتمع المحلي، الذي بدأ في بروكسل في ١٩٩٥، وذلك بهدف تقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

تاسعا - وجود الأمم المتحدة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣

٣٠ - أجري مؤخرا تقييم لوضع عملية السلام في أنغولا وللظروف السائدة في الميدان، تبين منه أن مشاركة الأمم المتحدة بدرجة كبيرة لا تزال ضرورية في البلد من أجل المساعدة في تعزيز السلم، وبناء الثقة، والمصالحة الوطنية، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد استعرضت مقترحاتي بشأن

استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كما هو مبين في تقرير المؤرخين ١٢ كانون الثاني/يناير (S/1998/17) و ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/236)، وأود أن أكرر من جديد توصيتي بأن تواصل بعثة المراقبين، مع إدخال التعديلات اللازمة، الاضطلاع بأنشطتها استنادا إلى الولاية والهيكل التنظيمي المجمعين في التقريرين المذكورين أعلاه.

٣١ - وبغض النظر عن العنصر العسكري (انظر الفقرات ٣٦-٣٨ أدناه)، أرى أنه ينبغي للعناصر الفنية الأخرى للبعثة أن تواصل عملياتها حتى نهاية ١٩٩٨، وإن كان ذلك بانخفاض تدريجي بعد أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. واعتبارا من أول ١٩٩٩، ستركز أنشطة الأمم المتحدة على دعم المصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وستقوم البرامج والصناديق والوكالات التابعة للأمم المتحدة، العاملة في أنغولا، بتنفيذ معظم هذه الأنشطة. وفي الوقت الملائم، سأقدم آرائي بشأن مشاركة الأمم المتحدة في إعداد وإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا ذات الصلة.

ألف - الجوانب السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان

٣٢ - رغم إحراز تقدم منذ اعتماد القرار ١١٥٧ (١٩٩٨)، لا تزال هناك حاجة إلى وساطة الأمم المتحدة ومساعدتها الحميدة من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، والإنتهاء من تنفيذ الأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا، والمساعدة في استقرار الحالة الأمنية في البلاد. ووفقا للتوصيات الواردة في تقرير المؤرخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/236)، سيواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة، إلى جانب رئاسة اللجنة المشتركة خلال عام ١٩٩٨.

٣٣ - وسيظل عنصرا الشؤون السياسية وحقوق الإنسان منتشرين في مختلف أنحاء البلاد. وسيواصل موظفو الشؤون السياسية المساعدة في التوسط في النزاعات وفي تعزيز المصالحة الوطنية، بينما سيعزز موظفو حقوق الإنسان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والتحقيق في الانتهاكات المزعومة، بالتعاون مع مراقبي الشرطة المدنية. وستظل أنشطتهم وقوامهم الإجمالي عند المستوى الحالي حتى أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عندما أعتزم الشروع تدريجيا في تعديل وتقليل حجم العنصر السياسي. وفيما يتعلق بعنصر حقوق الإنسان، أعتزم دراسة إمكانية نقل المسؤولية التنفيذية عن هذا العنصر إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

باء - عنصر الشرطة المدنية

٣٤ - عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١١٥٧ (١٩٩٨)، قمت باستعراض أساليب عمل عنصر الشرطة المدنية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لتقييم ما إذا كان يمكن أداء مهامها على أساس زيادة محدودة بدرجة أكبر في عدد الأفراد أو بإعادة تشكيل الأفراد الموجودين. وفي ضوء تدهور الوضع الأمني في

مناطق عديدة امتدت إليها إدارة الدولة مؤخرا، دعي مراقبو الشرطة المدنية إلى القيام، بالاشتراك مع المراقبين العسكريين، بالتحقيق في زيادة عدد الهجمات على الأهداف الحكومية وأعمال قطع الطرق. وبغية تعزيز الثقة والاستقرار، فإن ممثلي الخاص يواصل الاعتقاد بأنه ينبغي زيادة عدد مواقع الشرطة المدنية من المستوى الحالي البالغ ٤٦ موقعا إلى ٥١.

٣٥ - وسيمكن نشر ٨٣ مراقبا إضافيا من الشرطة المدنية، كما أذن بذلك مجلس الأمن في قراره ١١٥٧ (١٩٩٨)، البعثة من تعزيز المواقع الحالية والجديدة للفريق، وزيادة عدد الدوريات اليومية، وكذلك القيام على وجه السرعة وبصورة فعالة بالتحقق والتحقيق. وبالمثل فإن زيادة قوام الشرطة المدنية سيتيح مراقبة أشد لنزع سلاح السكان المدنيين بواسطة الشرطة الوطنية الأنغولية. وستتطلب أيضا المساعدة في تدريب الشرطة الوطنية الأنغولية بالمعايير المقبولة دوليا موارد بشرية إضافية. ولذلك أعتقد أن الزيادة المأذون بها في عدد مراقبي الشرطة المدنية أساسية بالنسبة للاضطلاع بولاية البعثة بصورة فعالة في هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام. ومن المتوقع نشر هؤلاء الأفراد في أيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨.

جيم - العنصر العسكري

٣٦ - عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١١٥٧ (١٩٩٨)، أعدت البعثة خطة للقيام على مراحل في الفترة الواقعة بين أواخر نيسان/أبريل و ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بسحب ٥٩٥ فردا عسكريا من المجموع البالغ ١٠٤٥ الجاري نشرهم حاليا في منطقة البعثة. ويشمل هذا الرقم ٤٥٠ من جنود سرايا المشاة، و ١٠٠ فرد من السرية السوقية و ٤٥ من ضباط الأركان العسكريين. ويشمل العدد المتبقي البالغ ٤٥٠ من الأفراد العسكريين سرية مشاة واحدة (١٥٠ من جميع الرتب)، والتي سيجري نقلها إلى رواندا وستضطلع بواجبات أمنية، و ١٣٠ فردا بوحدة طائرات الهليكوبتر، و ٤٠ عضوا بوحدة الإشارة، و ٤٠ فردا بالمستشفى الميداني، و ٩٠ مراقبا عسكريا. وفي ضوء مهام الدعم الحاسمة التي لا غنى عنها لتسيير أعمال البعثة بأكملها، فإنه من المعتزم الإبقاء على هؤلاء الأفراد المتبقين في أنغولا حتى نهاية عام ١٩٩٨؛ وستتوقف إعادتهم إلى وطنهم على القرار النهائي بإنهاء البعثة.

٣٧ - ووفقا للمقترحات الواردة في تقريرتي السابق (S/1998/236)، فإنه سيجري الإبقاء على ٩٠ مراقبا عسكريا خلال أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لمراقبة استكمال المهام العسكرية المتبقية، وسيجري إعادتهم إلى وطنهم في وقت لاحق في موعد غايته بداية عام ١٩٩٩، وذلك رهنا بالحالة على أرض الواقع.

٣٨ - وفي حين أشار مجلس الأمن بوضوح في قرار ١١٥٧ (١٩٩٨) إلى أنه ينبغي إجراء تخفيض كبير آخر للعنصر العسكري للبعثة في موعد غايته ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، فإن الوضع المتفجر في بعض مناطق أنغولا (انظر الفقرات من ٩ إلى ١٢ أعلاه)، يحذ بقوة الإبقاء في البلد على قوة عسكرية كافية تابعة للأمم المتحدة. وفي الواقع فإنه لا ينبغي التهوين من المخاطر الشديدة التي ينطوي عليها الاحتفاظ بعدد

كبير من العسكريين غير المسلحين والأفراد المدنيين المتناثرين في جميع أنحاء بلد مساحته أكثر من أراضي فرنسا وأسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مجتمعة، بدون وسائل كافية للإجلاء السريع أو الحماية. ولذلك، فإنه إذا استمرت الحالة الأمنية في بعض أجزاء أنغولا على قلبها، فإنني سأضطر، نظرا لبدء عملية خفض قوات الأمم المتحدة، بإعادة نشر العسكريين غير المسلحين والأفراد المدنيين في مناطق أكثر أمنا، وإلى إعادتهم إلى وطنهم إذا لزم الأمر.

دال - الأنشطة الإنسانية

٣٩ - أعاق إنعدام الأمن الراهن في أجزاء عديدة من البلد تنفيذ الأنشطة الإنسانية التي ترمي إلى توفير الإغاثة الأساسية للسكان، وأدت إلى إحباط توسيع جهود الإنعاش. وفي غضون ذلك، يقوم مجتمع مقدمي المساعدة الإنسانية في لواندا واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوضع الترتيبات الجديدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في أنغولا في صيغتها النهائية. وحتى ذلك الحين، ستحتفظ برامج ووكالات الأمم المتحدة بقدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ وتواصل تنفيذ أنشطة في الأجل المتوسط في مناطق عودة اللاجئين وإعادة توطين المشردين داخليا، في مجال الصحة والتغذية، والزراعة والأمن الغذائي، والتوعية بوجود الألغام، وإعادة إدماج معوقي الحرب المسرحين والجنود السابقين تحت سن التجنيد.

٤٠ - أما أولويات برامج ووكالات الأمم المتحدة وشركائهم فمجملة في الاستراتيجية الإنسانية الموحدة، كما أنها ترد في نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا. وتبرز هذه الاستراتيجية المساعدة الإنسانية ذات الأولوية لدعم إعادة إدماج وإعادة توطين السكان المتأثرين، والوفاء باحتياجات المجتمعات المحلية والفئات الأضعف في حالات الطوارئ، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية وأنشطة إزالة الألغام، وكذلك تعزيز قدره الحكومات على تنسيق الاستجابة الإنسانية وإدارتها.

عاشرا - متابعة أنشطة الأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة

٤١ - في حين أن المجتمع الدولي قد استثمر بكثافة في إقرار وصون السلام في أنغولا، فإنني أعتقد أنه بعد انتهاء البعثة، سيكون من المهم بالنسبة للأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الأنغولي لتدعيم المصالحة الوطنية، والحكم الرشيد والتنمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وقد بدأ بالفعل التحول التدريجي من حفظ السلام والتدخل الإنساني في حالات الطوارئ إلى أهداف بناء السلام والتنمية المستمرة في الأجل الطويل. ويجري الاضطلاع بهذا التحول بالتعاون الوثيق بين الحكومة والبعثة ومختلف برامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أنغولا، وكذلك مؤسسات بريتون وودز. وستكون هذه المرحلة حاسمة نظرا لأنه بعد سنوات عديدة من التركيز بصورة خالصة على المسائل المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، فإن التوقعات ستثور فيما بين الشعب الأنغولي الذي يتطلع بشغف إلى أن يرى تحسن سريع في الأحوال المعيشية وفي توفير المرافق العامة.

٤٢ - وإقراراً بهذه الشواغل، حددت حكومة أنغولا، بدعم من مجتمع المانحين، أهدافها وأولوياتها الإنمائية الوطنية على النحو التالي: تدعيم السلام والاستقرار؛ وإنعاش الاقتصاد والنمو المستدام؛ وتخفيف حدة الفقر؛ وتوليد العمالة والدخل. وتقوم برامج وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتعديل مساعدتها تدريجياً لتغطية هذه المجالات ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، أعدت استراتيجية للأمم المتحدة لدعم انتقال أنغولا من حالة الطوارئ إلى التنمية ووافق عليها رؤساء برامج ووكالات الأمم المتحدة.

٤٣ - وستواصل منظومة الأمم المتحدة أيضاً تقديم المساعدة إلى أنغولا لتعبئة الموارد اللازمة من أجل الأنشطة الإنسانية وكذلك أنشطة تدعيم السلام والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك تلك الأنشطة في ميادين تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وتأهيل المشردين داخلياً وإعادة توطينهم، والعائدين والجماعات القليلة المناهضة الأخرى. وهناك مبادرة هامة أخرى يجري تنفيذها هي البرنامج الحكومي لإنعاش المجتمع، والذي بدأ في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وتقدم الأمم المتحدة أيضاً المساعدة إلى أنغولا في مجالات أخرى، مثل تقديم الخبرة في مجال بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك في مجال الإدارة الاقتصادية. وتعتبر إزالة الألغام أحد المجالات الهامة أيضاً التي ستواصل الأمم المتحدة نشاطها فيها في أنغولا.

٤٤ - ومن المتوقع أن تستمر جميع هذه البرامج بعد عام ١٩٩٨ والأعوام التالية، باعتبارها أداة حيوية لتدعيم السلام وتعزيز التنمية في الأجل الطويل. وفي ضوء الصلة المباشرة بين السلام، والحكم الرشيد والتنمية، فإن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة ستكون مطلوبة أيضاً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون واحترامهما. وأعتزم أن أقدم، بالتشاور الوثيق مع برامج ووكالات الأمم المتحدة، إلى مجلس الأمن في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ مقترحاتي الإضافية بشأن أساليب متابعة هذه الأنشطة الحيوية لتدعيم السلام بعد انتهاء البعثة في بداية عام ١٩٩٩.

حادي عشر - الجوانب المالية

٤٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في القرار ٨/٥٢ بء المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، مبلغاً إجمالياً ١٧٥ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لتغطية انسحاب أفراد الوحدات على مراحل ونشر فرقة عمل عسكرية. وقدمت الميزانية المقترحة للإبقاء على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها المستأنفة الثانية والخمسين. وتبلغ الميزانية المقترحة نحو ١٤٠,٨ مليون دولار إجمالاً وتقوم على أساس الإبقاء على القوام الحالي المأذون به لبعثة المراقبة.

٤٦ - ولذلك، وفي حالة تقرير مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، كما وردت توصية بذلك في الفقرة ٥١ أدناه، فإنه ليس من المتوقع نشوء احتياجات إضافية نتيجة لنشر ٨٣ من المراقبين الإضافيين للشرطة المدنية وإعادة ٥٩٥ من الأفراد العسكريين إلى وطنهم على مراحل في موعد غايته ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٤٧ - وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا للفترة من بداية البعثة في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، ٩٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، ٥٤٧ ١ مليون دولار.

ثاني عشر - ملاحظات

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في عملية السلام الأنغولية. ورغم أن المهام المتبقية المقررة بموجب بروتوكول لوساكا لم تنفذ بالكامل حتى موعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ النهائي الذي اتفق عليه الطرفان، فإن معظم المهام المذكورة في الجدول الزمني قد نُفِذت. وإنني أرحب بهذه التطورات الهامة، ومنها إصدار القانون الخاص بمنح السيد سافيمبي وضعاً خاصاً، وتعيين المحافظين ونواب المحافظين الذين رشحتهم يونيتا، وعودة بعض كبار مسؤولي يونيتا إلى لواندا، ووقف بث برامج "إذاعة فورغان".

٤٩ - وفي الوقت نفسه، يقلقني بطء ايقاع تنفيذ عملية توسيع نطاق إدارة الدولة، التي كان يجب أن تنفذ قبل ٣١ آذار/ مارس. فبعد ما يقرب من عام واحد من بدء هذه العملية، ما زال هناك حوالي ٦٠ محلة لم تقام فيها سلطة مركزية، ومنها معقلا يونيتا في أندولو وبايلوندو. لذلك، أحض الطرفان، وخصوصاً يونيتا، على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتعجيل بهذه العملية واختتامها قبل نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨. فمن غير المقبول استمرار المماطلة في تنفيذ هذه العملية. ومن الجلي أن الانتهاء من تنفيذ عملية السلام سيتوقف على التسريح الكامل ليونيتا، وخصوصاً المتغيبين والجنود المتبقين، الذين ما زالوا مصدر قلق بالغ. ولا يزال يتم الإبلاغ، في بعض المحافظات، عن عناصر مسلحة غير مسجلة، مما لا يساعد على زيادة الثقة المتبادلة.

٥٠ - ومع أن تحسين المناخ السياسي مدعاة سرور، فإن مما يؤسفني أن هذا الاتجاه الإيجابي لم يسفر عن تحسن في الوضع الأمني في البلد. فمن مصادر القلق البالغ تزايد الاعتداءات المسلحة على الشرطة الوطنية الأنغولية، والسلطات الحكومية المحلية، والمدنيين الأبرياء - التي يزعم أن مرتكبيها هم عناصر تابعة ليونيتا - فضلاً عن أعمال قطع الطرق. ومن المؤسف أيضاً أن أمن أفراد البعثة وممتلكاتها غير محمي على الإطلاق في مناطق عديدة من أنغولا، وأن يونيتا تواصل فرض قيود على أنشطة الأمم المتحدة في بعض المناطق التي لا تزال تحت سيطرتها. ويتعين علي، مرة أخرى، أن أذكر الطرفين بأنهما مسؤولان عن كفالة سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة في أنغولا.

٥١ - وما زلت على اقتناعي، كما بينت في تقريرتي المؤرخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/1998/236)، بضرورة مواصلة المشاركة الإيجابية للأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة في ٢٠ نيسان/أبريل. أما مقترحاتي وتوصياتي المتعلقة بمستقبل البعثة، وبالانسحاب التدريجي لمختلف عناصرها، بما في ذلك

استراتيجية الخروج، فترد في الفقرات ٣٠-٤٠ من هذا التقرير. وإلى أن يتم ذلك، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة شهرين آخرين، أي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥٢ - وختاماً، أود أن أشيد بممثلي الخاص وبجميع أفراد البعثة، وكذلك بموظفي برامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على ما يبذلونه من جهد مشكور في ظل ظروف صعبة. كما أود أن أعرب عن تقديري للواء فيليب فاليريو سيباندا (زمبابوي)، الذي خدم البعثة بتميز وكفاءة عظيمين لما يزيد عن السنتين، والذي ستنتهي مدة خدمته في ٣٠ نيسان/أبريل. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للدول المراقبة الثلاث وممثليها في أنغولا، ولجميع الدول الأعضاء المعنية، على مساندتها الدائمة لعملية السلام الأنغولية.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
حتى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

البلد	المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنيين	ضباط الأركان ^(أ)	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٣	--	٣	١٣٠	١٣٦
الأردن	٣	٢٧	--	--	٣٠
أوروغواي	٣	٢٤	٣	--	٣٠
أوكرانيا	٣	٥	١	--	٩
باكستان	٣	--	١(ب)	--	٤
البرازيل	٤	١٩	٢	--	٢٥
البرتغال	٤	٣٦	٤	١٧٤	٢١٨
بلغاريا	٣	١٩	--	--	٢٢
بنغلاديش	٣	٢٢	٣	--	٢٨
بولندا	٤	--	--	--	٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	--	٣	--	--	٣
رومانيا	--	--	٤	١٤٥	١٤٩
زامبيا	٣	٢٤	٨	١٤٩	١٨٤
زمبابوي	٤	٢١	٥	--	٣٠
سلوفاكيا	٤	--	--	--	٤
السنغال	٤	--	--	--	٤
السويد	٣	٢٠	--	--	٢٣
غينيا - بيساو	٣	٤	--	--	٧
فرنسا	٣	--	--	--	٣
الكونغو	٣	--	--	--	٣
كينيا	٣	--	٢	--	٥
مالي	٣	١٨	--	--	٢١
ماليزيا	٣	٢٤	--	--	٢٧
مصر	٣	١٩	--	--	٢٢
ناميبيا	--	--	٢	١٥٠	١٥٢
النرويج	٣	--	--	--	٣
نيجيريا	٤	٢١	--	--	٢٥
نيوزيلندا	٣	--	--	--	٣
الهند	٥	٢٢	٨	١٤٩	١٨٤
هنغاريا	٣	٨	--	--	١١
المجموع	٩٠	٣٣٦	٤٦	٨٩٧	١ ٣٦٩

(أ) يشمل الشرطة العسكرية.

(ب) أخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا
الانتشار اعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٩٨

— — — — —